

عقد مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات ندوة عن "القضية الفلسطينية والقانون الدولي، حالة العدوان على غزة" بمقر المركز، ترأس الندوة السفير محمد العربي، وزير الخارجية الأسبق ورئيس المركز، والدكتور زين السادات، الأمين العام والمدير التنفيذي للمركز. شارك في الندوة خبراء القانون الدولي والعلوم السياسية، ومن بينهم الوزير المستشار عدنان حسين، وأ.د نبيل أحمد حلمي، وأ.د طارق فهمي، والمستشار يسري عبد الكريم، وأ.د أيمن سلامة، وأ.د حسن حنفي عمر، وأيضاً كلاً من أ.د علاء حرارة والمستشار شعبان حسين المشاركين الفلسطينيين من قطاع غزة.

تناولت الندوة العديد من المناقشات حول دور القانون الدولي في حل القضية الفلسطينية ووقف المجازر في حق الشعب الفلسطيني، وركزت أيضاً على أهمية دعوى دولة جنوب أفريقيا لوقف الإبادة الجماعية ضد قطاع غزة، بالإضافة إلى مناقشة وشرح حكم محكمة العدل الدولية. وقد انتهت الندوة بإصدار عدة توصيات، أبرزها:

- تثمين الدور الهام الذي قامت به دولة جنوب أفريقيا في تحريك دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل لأول مرة أمام محكمة العدل الدولية.
- ضرورة تبني المجتمع الدولي الحريص على إنفاذ القانون الدولي وقواعد العدالة الدولية وميثاق منظمة الأمم المتحدة، لدعم محكمة العدل الدولية في إجراءاتها بخصوص دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل.
- اضطلاع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع والعقاب على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية 1948 بمسؤوليتها وفق الاتفاقية، بتحفيز ذات المنحى الذي نحته جنوب أفريقيا والتدخل معها في الدعوى أمام محكمة العدل الدولية.
- قيام الدول والمنظمات والهيئات الحقوقية وغيرها، بتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة التي قد ترقى لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، لتقديمها لدولة جنوب أفريقيا لدعومها في الدعوى أمام محكمة العدل الدولية.

- تكوين فريق من خبراء القانون الدولي في العالم العربي برعاية الجامعة العربية لمتابعة الدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية والقيام برفع الدعاوى الالزمة أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد مرتكبى هذه الجرائم فى حق الشعب الفلسطينى.
- اعتبار كل من قدم الأسلحة والأموال لإسرائيل فى حربها على قطاع غزة فاعلاً أصلياً في إرتكاب جريمة الإبادة الجماعية.
- اعتبار حصار غزة بمنع الطعام والماء والدواء ونشر الأمراض بين المهاجرين الفلسطينيين من وسائل الإبادة الجماعية.
- التأكيد على أن إسرائيل ليست في حالة دفاع شرعى، لأن المقصود بهذا الحق هو صد خطر وقت وقوعه، لكن ما تفعله إسرائيل في حربها ضد قطاع غزة ليست دفاع عن النفس بل هو انتقام.